

دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر

د. زيدان محمد

بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالملكة العربية السعودية
الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"

مقدمة

يعتبر الوقف أحد أسس النهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، بعد تعليب دوره لمدة طويلة في العديد من الدول الإسلامية.

إن الوقف يدخل ضمن إطار الصدقات الجارية التي حث عليها الدين الإسلامي لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة ورعاية الطبقات الفقيرة، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية المختلفة، ولقد قام نظام الوقف بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية وما زال حتى الآن يعمل على ذلك، فإلى جانب مساهمة نظام الوقف في التنمية بأبعادها المختلفة فإنه يعد أحد أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي وخصوصاً في مواجهة الفقر بما فيه فقر الدخل وفقر القدرة.

و لا يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال نظام الوقف على النفع المادي بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفراداً وجماعات، مادية كانت أو معنوية، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية للأفراد داخل المجتمع.

بناء على أهمية ودور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي، ومن خلال ما سبق ذكره فإن هذه الورقة البحثية تتضمن ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الإطار العام للوقف (مفهومه وأصل مشروعيته، أهميته وتقسيماته...)

المحور الثاني: الدور الاجتماعي للوقف من خلال:

- الوقف ومكافحة فقر الدخل.

- الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية.

- الوقف ومكافحة البطالة وتشجيع العمل.

- الوقف وتدعم التعليم ومكافحة الأمية.

المحور الثالث: واقع الأوقاف في الجزائر وسبل تفعيلها لتحقيق التكافل الاجتماعي.

المحور الأول

الإطار العام للوقف (مفهومه وأصل مشروعيته، أهميته، تقسماته...).

الوقف نظام قد يُعرف بـنظام وشرائع سابقة على الإسلام، وجاءت بعض أحكامه بجملة في شرع من قبلنا، فلم يكن العرب في جاهليتهم يعرفون نظامه، بل كانت لهم تصرفات تلتقي معه في شبه بعيد أنكرها القرآن عليهم في شدة، قال الله سبحانه وتعالى:

﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَابِقَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ
وَأَكْثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ^(١)

وجاء الإسلام وأقر أصله واعترف بوجوده ونظمه بطريقة تكفل توافقه مع قواعد الميراث ومقاصد الشريعة.

والوقف تشريع إسلامي يدخل في إطار الصدقات الجارية التي حض عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة، ورعاية الطبقات الفقيرة، وأن الوقف قام بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية ومازالت الأوقاف القائمة الآن من آثار هذه الفترة، إلا أنه في العصر الحاضر قلت موارد الوقف في صورة إضافات جديدة رغم شدة الحاجة إلى ذلك، نظراً لزيادة الفقر وعجز الموارد المالية العامة عن تلبية احتياجات الطبقات الفقيرة في المجتمعات الإسلامية، إضافة إلى ما تفرضه العولمة من تقلص دور الدولة الاقتصادي حتى في عملية إنشاء وإدارة المرافق العامة، وهو ما ترتب عليه إبراز أهمية دور المنظمات غير الحكومية التي تقوم على المشاركة الشعبية في الخدمات العامة^(٢).

أولاً - تعريف الوقف ونشأته:

١ - تعريف الوقف:

الوقف لغة معناه "الحبس" ومنه وقفت الدار وقفاً، أي حبسها في سبيل الله،

(١) سورة المائدة، الآية ٣.

(٢) د. محمد عبد الحليم، د. الفتجرى دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية من الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع عليه بتاريخ: ٢٠٠٨/٥/٢٠

وموقوف أي محبوس، والجمع أوقفا، ووقف الرجل عن الشيء وقف، أي: منعه عنه، وأوقفت عن الكلام، أي: أمسكت^(١).

أما الوقف في الاصطلاح الفقهي فقد تفاوت تعاريف العلماء بحسب تفاوت نظرتهم إلى طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم، وانتقال الملكية وغير ذلك، فجاء كل تعريف ليعبر من الوجهة التي اختارها صاحب التعريف.

و من جملة تلك التعريفات مختار ما يلي:

- عرفه "ابن عرفة" المالكي بقوله: (هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاوئه في ملك معطيه ولو تقديرًا)^(٢)، ويتبين من هذا التعريف لزوم الوقف، وهو على ملك معطيه أي الواقف.

و عرفه "أبو حنيفة" بقوله (حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهات الخير)^(٣)، فمن وقف بعض ماله على مسجد أو ملجةً ابتداء يكون متصدق به في الحال، ومن وقف بعض ماله على شخص أو أشخاص ثم من بعدهم على مسجد أو ملجةً يكون متصدقًا به في المال.

و على ذلك فإن الوقف عند أبي حنيفة لا يخرج المال الموقوف عن ملك واقفه، بل يبقى في ملكه يجوز له التصرف فيه بكل أنواع التصرفات، فله أن يرجع عنه، وله أن يبيعه، أو أن يهبه وإذا مات الواقف كان الموقوف ميراثاً لورثته. و كل ما يترب عن

(١) انظر: المصباح المنير، الفيومي ٦٦٩/٢.

- الرازى، مختار الصحاح، ٧٣٣، المقرى، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعى، ٨٦٣/٢.

- القاموس المحيط، الفيروز أبادى، ج ٢، ص ١٤٤، مادة (الوقف)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٢) شرح حدود ابن عرفة الموسوم المداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الواقفية، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، ج ٢، ص ٣٥٩، تحقيق محمد أبو الأحفان، والطاهر العموري، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(٣) فتح القيدير لابن الهمام، ٣٧/٥، ٤٠، ٦٢، حاشية ابن عابدين، ٣٩١/٢.

الوقف هو التبرع بالمنفعة، ومن ثم فإن الوقف في مذهب أبي حنيفة تصرف غير لازم.
أما الوقف عند "الشافعية" هو (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، من نوع من التصرف في عينه، تصرف منافعه، في البر تقرباً لله تعالى)^(١). واضح من هذا التعريف أن الملك ينتقل في الرقبة بالوقف عن الواقف.

أما عند "الحنابلة" فيعرفه ابن قدامة في المغني بقوله: (تحبيس الأصل وتسبييل المنفعة على بر أو قربة)^(٢)، وبهذا تخرج العين عن ملك الواقف وتكون في سبيل الله لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا الرجوع فيها، ولخص "محمد أبو زهرة" هذه التعريف بقوله: (الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء)، ويرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقووه^(٣).

بناء على هذه التعريف المتقاربة، فإن الوقف هو صدقة جارية مستمرة نفعها، يتصدق بها مالكها قربة لله تعالى فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث، والمنفعة تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

٢- طبيعة الوقف:

لتحديد طبيعة الوقف يجب تحديد جوانب الملكية فيه، وقد قرر العلماء في هذا ما

(١) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقى الدين أبو بكر بن محمد الدمشقى الشافعى، ص ٣٠٣ - ٣٠٤، تحقيق: على بن عبد الحميد بلطة جى، محمد وهى سليمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، وانظر مغنى الحاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، محيى الدين النسوى، ج ٢، ص ٣٧٦، الطبعة الثانية، ١٩٩١م، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٢) أنظر:

- المقنع / موقف الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي، ج ١٦، ص ٣٦١، تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركى، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، جيزة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ابن قدامة: المغني، ٥٩٧/٥، والروض المربع بمحاشية بن قاسم ٥٣١/٥.

(٣) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧.

يلي^(١):

- بالنسبة لمنفعة الوقف: فقد اتفق العلماء جميعاً على تملكها للموقوف عليهم.
- أما العين الموقوفة: فهذا الذي هو محل خلاف بين العلماء ويمكن إيجاز أقوالهم في ذلك إلى ثلاثة آراء هي^(٢):

الرأي الأول: زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة وانتقال ملكيتها للموقوف عليه.

الرأي الثاني: زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة دون انتقال ملكيتها للموقوف عليه بل هي في حكم ملك الله تعالى.

الرأي الثالث: عدم زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة بل تظل ملكيتها له.

وهناك من يرى أنه ينسب المال الموقوف إلى ملكية الدولة.

أما الكاتب "مصطفى الزرقا" فيرى أن ملكية الأوقاف تعود لجنة عامة خيرية تتصرف فيه بشخصيتها الاعتبارية تحت نظر وبصر القضاء وهيئة الرقابة الشرعية، حيث يرى بالنسبة "للحجة الخيرية" التي تدير الوقف أنه لا مانع شرعاً من أن تعتبر هي المالكة لرقة الموقوف ومنافعه بصفة أنها شخصية حكيمة (اعتبارية)^(٣).

٣- التأصيل الشرعي للوقف:

استند العلماء في تأصيلهم لشرعية الوقف إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنّة النبوية والإجماع.

١- من القرآن الكريم: قول الله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْإِرَحَنَّ تُفِيقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ

(١) لعيashi صادق فداد و محمد مهدي، الآجالات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، دون تاريخ، ص ١٣ - ١٤.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ٢٧.

شَيْءٌ فِإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿١٩﴾^(١)، قال العلماء: إن هذه الآية تشمل الوقف لأنها صدقة كسائر الصدقات التي يتقرب بها، ومن القرآن الكريم استدلوا أيضاً بأيات أخرى منها قوله تعالى **وَقِ أَمْوَالِهِمْ حَقٌ لِّسَائِلٍ وَلَمَحْرُومٌ ﴿١٩﴾**^(٢)، قال العلماء: إن هذه الآية تشمل الوقف إذ لا يخلو وقف من هذا الحق ولو مالاً لأن مال كل وقف للفقراء والمحاجين^(٣).

٢-٣ أدلة الوقف من السنة النبوية: ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة صدقة حاربة أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه)^(٤)، وقد فسر العلماء "الصدقة الجارية" بأنها "الوقف" لأن غيره من الصدقات لا يكون حاربًا، ومن أدلة السنة أيضاً ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر قال: إن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال يا رسول الله: أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به؟ قال صلى الله عليه وسلم "إن شئت حبس أصلها وتصدق بها، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع أصلها ولا يباع، ولا يورث، ولا يوهب، "فتصدق بها عمر" في الفقراء ولذوي القربي والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيوف لا جناح على من ولبها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير متمول فيه"^(٥)، ويعتبر هذا الحديث أصل في مشروعية الوقف.

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٢.

(٢) سورة الذاريات، الآية ١٩.

(٣) إبراهيم البيومي غام، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) صحيح مسلم، في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، الحديث (١٦٣١)، ص ٦٦٩-٦٧٠.

(٥) أنظر:

- صحيح مسلم، بشرح الإمام محيي الدين النووي، باب الوقف، (الحديث ٤٢٠٠)، الجزء ١١، ص ٨٨.

- صحيح البخاري، في كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، الحديث (٢٧٣٧)، ص ٥٢٦، وصحيح مسلم في كتاب الوصية، باب الوقف، الحديث (١٦٣٢)، ص ٦٧٠.

٣-٣ الإجماع: ذهب بعض العلماء إلى أن الإجماع منعقد على صحة الوقف وجوازه واستدلوا على ذلك أن الصحابة صدر منهم الوقف في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده دون أن ينكره أحد فكان إجماعاً سائداً متفقاً عليه، وقد قال صاحب "الإسعاف" بعد أن ذكر أوقاف الصحابة: (وهذا إجماع منهم على جواز الوقف ولزومه ولأن الحاجة ماسة إلى جوازه) ^(١).

٤- أركان الوقف وشروطه:

٤- أركان الوقف: للوقف أربعة أركان هي: الواقف والموقوف والموقوف عليه والصيغة ^(٢):

- الواقف أو المحس: وهو صاحب الشيء المراد وقفه.
- الموقوف: وهو الشيء المراد وقفه.
- الموقوف عليه: وهو الجهة المراد توقف "الملك" لفائدة.
- صيغة العقد: هو عقد الوقف الذي يثبت بموجبه الوقف ويحمل جميع الشروط للوقف.

ويشترط في صيغة الوقف التلفظ بأحد الألفاظ: ألفاظ صريحة وهي: وقفـتـ، حبسـتـ، وسبـلتـ، وألفاظـ كـنـايـةـ كـتصـدـقـتـ وـحرـمـتـ، فـمـتـ تـلـفـظـ بـواـحـدـ مـنـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ اـشـتـرـطـ اـقـتـرـانـ نـيـةـ الـوـقـفـ مـعـهـ، أـوـ اـقـتـرـانـ أـحـدـ الـأـلـفـاظـ الصـرـيـحـةـ أـوـ الـبـاقـيـ مـنـ الـأـلـفـاظـ الـكـنـايـةـ مـعـهـ، وـاقـتـرـانـ الـأـلـفـاظـ الصـرـيـحـةـ كـأـنـ يـقـوـلـ: تـصـدـقـتـ بـكـذـاـ صـدـقـةـ مـوـقـوـفـةـ أـوـ مـحبـسـةـ أـوـ مـسـبـلـةـ أـوـ مـحـرـمـةـ أـوـ مـؤـبـدـةـ، وـاقـتـرـانـ لـفـظـ الـكـنـايـةـ بـحـكـمـ الـوـقـفـ؛ كـأـنـ يـقـوـلـ: تـصـدـقـتـ بـكـذـاـ صـدـقـةـ لـاـ تـبـاعـ وـلـاـ تـورـثـ) ^(٣).

(١) الإمام الحنفي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، دمشق، ١٩٨١، ص ١٣.

(٢) المغني، الجزء السادس، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) البهوي، الروض المربع (مطبوع بهامش حاشية ابن قاسم، ٥٣١/٥، ٥٣٢) والمقدسـيـ، العـدـةـ/٢٨١ـ، ٢٨١ـ، والـدـكـتـورـ: الفـوزـانـ، المـلـخـصـ الـفـقـهـيـ، ١٥٩ـ/ـ٢ـ، وـالـشـوـكـانـ، نـيـلـ الـأـوـطـارــ ٢٢ـ/ـ٦ـ.

هذه الأركان يستدعي قيامها بعض الشروط.

٤- شروط الوقف: يشترط لصحة الوقف جملة من الشروط، منها ما هو متعلق بالواقف، ومنها ما هو متعلق بالموقف عليه نذكرها فيما يلي^(١):

أ- شروط الواقف:

- أن الوقف هو نقل منفعة ملكية معينة وحسها على جهة معينة، ونقل الملكية تشرط في الناقل شروطاً معينة لكي تكون صحيحة نذكرها فيما يلي:
- أن يكون الواقف مالكاً، فلا يصح وقف مال الغير، ولا يصح وقف الغاصب مال المغصوب.
 - أن يكون الواقف جائز التصرف، وهو الحر البالغ العاقل الرشيد، لا نحو مملوك، ومكاتب، وصغير، وسفيه، ومحنون، ومعتوه، ومختل العقل بسبب مرض أو كبر.

ب- شروط الموقف:

يشترط في الشيء الموقف ليصبح ما يلي:

- أن يكون الموقف مما يتتفق به انتفاعاً مستمراً مع بقاء عينه، فلا يصح وقف ما لم يبقى بعد الانتفاع به كالطعام مثلاً.
- أن يكون الموقف مالاً متقوّماً معلوماً.
- أن يكون الموقف معيناً، فلا يصح وقف غير المعين.

ج- شروط الموقف عليه:

الموقف عليه هو الجهة التي يحددتها الواقف في عقد الوقف ويكون شخصاً معلوماً

(١) بدائع الصنائع ٢١٩/٦، وحاشية ابن عابدين ٣٩٤/٣، وما بعدها، والقوانين الفقهية ٣٦٩، والشرح الكبير الدردير ٤/٧٧، ٨٨، مغني المحتاج ٣٧٧/٢، وكشاف القناع ٤/٢٥١، ونيل المأرب ٣/٢١٤ - ١٤/٣، صالح الفوزان: الملخص الفقهى ٢، ١٥٩/٢، ١٦٠.

طبعياً أو معنوياً ويشترط فيه ما يلي:

- أن يكون الوقف على بُر، لأن مقصوده التقرب لله تعالى كالمساجد والمسقىيات والأقارب، فلا يصح الوقف على غير جهة البر، كالوقف على معابد الكفار، وكتب البدع والضلال.. والوقف على الأضرحة أو على سدنته، لأن ذلك إعانة على المعصية والشرك والكفر.
- أن يكون الوقف على معين، ذلك أن المعين يملك ملكاً ثابتاً، لأن الوقف تمليك فلا يصح على من لا يملك، كالميليات مثلاً.
- أن يكون الوقف منجزاً، فلا يصح الوقف المؤقت أو المعلق.

٥- أهمية الوقف^(١):

لقد نظمت الشريعة الإسلامية الوقف وفق أحكام محددة يجب الالتزام بها، وهذا يتطلب التعرف على هذه الأحكام باعتبارها الأساس الذي يجبأخذ في الاعتبار عند طرح أي مقترح لإنشاء وإدارة الوقف، ومن جانب آخر فإنه يجب التعرف على أهمية الوقف والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به باعتبار أن ذلك يمثل مبرراً أساسياً لإعادة إحياء الوقف.

ويقف وراء أهمية الوقف دوافع دينية وانجازات حضارية ساهمت في ازدهار الدولة الإسلامية وما زال هذا الدور مطلوباً من الوقف في الوقت الراهن، وذلك لتعدد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحدث على الإنفاق في سبيل الله بوجه عام، وحددت الشريعة عدة صور لهذا الإنفاق منها الزكاة والصدقات التطوعية بشكل عام ومنها الصدقات الجارية والتي عمادها الوقف، ومن حكمة الله عز وجل أنه جعل الصدقات الجارية امتداداً لعمل الإنسان الخيري وزيادة حسناته بعد وفاته وانقطاع عمله، وإلى جانب ذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته الشريفة وتعليماً للمسلمين قام بأول وقف

(١) محمد كمال الدين إمام، الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، ١٩٩٢، ص: ١٩٣-١٩٩٩.

في الإسلام وتبعه في ذلك الصحابة^(١).

وإذا كان المسلم حريصاً على طاعة الله ورسوله ويرجو الشواب في الدنيا والآخرة، فإن الله سبحانه فتح أمامه أبواب الخير العديدة ومنها الوقف، إضافة إلى أن الوقف في الإسلام من أهم المؤسسات التي كان لها دور فعال في الحضارة الإسلامية لكافة جوانبها الدينية والاقتصادية والاجتماعية من تكافل اجتماعي وحراسة الدين، إذ لعب الوقف دوراً مهماً في مواجهة الفقر من خلال توفير دخول للقراء مع تحقيق الرعاية الصحية لهم، كما تعتبر حراسة الدين أحد شطري واجبات الحكومة في الإسلام والشطر الآخر سياسة الدنيا، ومن أهم آليات حراسة الدين بناء المساجد وعمارتها لإقامة الصلوات التي تعتبر عماد الدين، وكان الوقف وما يزال المصدر الرئيسي لتوفير التمويل اللازم لذلك، هذا إلى جانب أن وقف الكتب وإقامة المكتبات وإقامة حلقات التعليم في المساجد تعمل في مجال حراسة الدين كما تعمل في مجال التنمية البشرية.

كما تتجلى أهمية الوقف في دوره المؤكّد لاستقلالية المؤسسات العلمية، وما تمنحه مؤسسة الوقف من فعالية في إعادة توزيع العلم على الجميع، فهناك وفقيهات خصصتها أصحابها لطلاب العلم وأخرى للفقهاء، وثالثة للمؤسسات التعليمية ورابعة لتعليم البنات، بالإضافة إلى هذا فإنه يوجد عدد من الفوائد والمنافع منها^(٢):

حفظ ثروة البلاد وبقاء أعيان هذه الثروة دون أن يلحقها بيع ولا رهن.

صون البيوت العريقة من الاندثار وحفظ الأسر الكريمة من الضياع.

بقاء الأعيان الموقوفة سليمة متجددة على مر الأعوام ومن ذلك ما فيه من عمارة البلاد واستئجار العمران فيها.

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية: من الموقـع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطـلـع عليه يوم ٢٠٠٨/٠٥/٢٠

(٢) محمد كمال الدين إمام، مرجع سابق، ص ١٩٢ - ١٩٥.

قد يخرج من أبناء الواقف من يكون مببراً سفيهاً فإذا وجد أمامه هذا السد المنبع لطف في طباعه وخفف من تبذيره وضيق من سوء تصرفه.

رجوع الوقف على الأولاد في المال إلى وقف خيري، مما يزيد في موارد البلاد الإسلامية فلولا الأوقاف الأهلية التي مأهلاً إلى الخير لما كانت موارد الأوقاف الخيرية بهذه الصخامة.

و باعتبار أن الوقف نظام إسلامي فليس من أهدافه إعادة توزيع التركة على النحو الذي يخل بأحكام الميراث وقواعده. والذي يدرس تاريخ الأزهر جاماً وجامعة يشعر بأن نظام الوقف هو الذي دفع الأزهر إلى الأمام، وحفظ له وجوده التاريخي باعتباره أهم منارة في التاريخ الإسلامي.

ثانياً - تقسيمات الوقف:

الوقف ليس على درجة واحدة كما أن أحكامه عند الفقهاء وفي التشريعات تختلف باختلاف أنواعه وفي ما يلي تقسيمات الوقف^(١):

١ - أقسام الوقف باعتبار الموقوف عليهم:

ينقسم الوقف باعتبار الموقوف عليهم إلى عدة أقسام هي:

- أ - الوقف الخيري: هو ما كان على أبواب الخير ومحالاته كالمساجد وحلقات تحفيظ القرآن الكريم وعلى كفالة الدعابة وعلى طباعة الكتب الإسلامية وما أشبهها^(٢).
- ب - الوقف الذري أو الأهلي: أما الوقف الذري أو الأهلي: فهو ما كان خيراً ورعيه وناتجه على الذرية كال أولاد والأحفاد وغيرهم من الأهل والأقارب^(٣).

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٢٣-٢٣٨.

(٢) سيد سابق، فقه السنة، ٣/٥١٥.

(٣) أحمد إبراهيم بك: أحكام الوقف والمواريث/١٤، ١٥، والدكتور ربيع الروبي: الملكية العامة في صدر الإسلام/٥٧، ٥٨، الوقف في الشريعة الإسلامية/٢٣ (مطبوع بدون اسم مؤلف)، وعبد الله علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام/٥٦.

- جـ- الوقف العام: ويقصد به الوقف على الجهات العامة كالمساجد والمقابر.
- دـ - الوقف الخاص: ويقصد به الوقف على الأشخاص كالوقف على النزيرية.
- هـ- الوقف المعين: وهو ما يعين فيه الواقف الموقوف عليهم سواء كان واحداً أو اثنين أو جمعاً.
- وـ - الوقف غير المعين: وهو الوقف على الجهات أو العناوين الكلية كالوقف على العلماء والقراء والمساجد والمدارس.

٢-أقسام الوقف باعتبار دوامه:

ينقسم الوقف باعتبار دوامه إلى نوعين هما^(١):

- أـ- الوقف المؤبد: هو الذي يخرج عن التداول إلى الأبد، وأجمع جمهور الفقهاء على أن الوقف لا يكون إلا مؤبداً، فلا يصح الوقف عندهم بالتوقيف إلى مدة، أما التشريعات فقد أجازت تأييد الوقف أو توقيته، ففي ليبيا مثلاً لا يكون وقف المسجد عليه إلا مؤبداً، أما الوقف على جهات البر الأخرى وعلى المستحقين فيجوز أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً، وفي مصر كذلك وقف المسجد لا يصح إلا مؤبداً، أما الوقف على الخبراء فإنه يكون مؤقتاً ومؤبداً.
- بـ- الوقف المؤقت: وهو الذي ينص الواقف أو يلزم فيه بمدة معينة ينتهي بعدها الوقف ويعود كما كان حراً في التداول والملك.

٣-أقسام الوقف باعتبار محله:

محل الوقف هو المال الموجود المقوم، وقد يكون عقاراً أو منقولاً وينقسم الوقف على هذا الأساس إلى نوعين هما^(٢):

(١) عبد الستار أبو غدة وحسين حسين شحاته، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف، الأمانة العامة للوقف، الكويت، دون تاريخ، ص ١٦٥.

(٢) حسن عبد الله الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٩٨٩، ص ١١٥-١١٦.

- أ- الوقف العقاري: العقار هو ملك ثابت له أصل كالدار والضياع، وحواز وقف العقار محل اتفاق بين الفقهاء وسندهم في ذلك الأوقاف العقارية للصحابة ومثال ذلك أرض عمر بن الخطاب بخمير والتي حبسها بتوجيهه الرسول صلى الله عليه وسلم^(١).
- ب- وقف المنقول: المنقول هو المال الذي يمكن نقله دون أن يتتحول، وقد اتفق جمهور الفقهاء على حواز وقف المنقول: الثياب، الأثاث، الأسلحة والمركبات وغير ذلك سواء كان الموقوف مستقلًا بذاته أو عقاراً بالخصوص.

٤- أقسام الوقف باعتبار مشروعيته:

- الوقف باعتباره تصرفًا شرعاً له شروط من الواقف والموقوف عليه ومحل الوقف، ولا يصح الوقف إلا بوجودها وعلى هذا الأساس ينقسم الوقف إلى نوعين هما^(٢):
- أ- الوقف الصحيح: هو الذي اكتملت شروط صحته صيغة ووافقاً ومحلاً وموقوفاً عليه ومثال ذلك العقارات الموقوفة وفقاً للأحكام الشرعية.
- ب- الوقف غير الصحيح: وهو الذي جاء غير موافق للأحكام الشرعية الإسلامي ومن الأوقاف غير الصريحة الأرضي المفرزة من الأرضي الأميرية التي أوقفها السلاطين بأنفسهم أو أوقفها غيرهم بإذن منهم، لأن هذه الأرضي مملوكة للدولة، فوقفها من السلاطين غير صحيح لأن من شروط الوقف أن يكون الواقف مالكاً للملك الموقوف عند إنشاء الوقف.

٥- أقسام الوقف باعتبار الرجوع فيه:

- الأصل أن الوقف لا يجوز نقضه أو الرجوع فيه متى تم صحيحاً ولكن بعض الفقهاء قالوا بعدم لزوم الوقف وينقسم هنا الوقف إلى نوعين كذلك^(٣):

(١) صحيح مسلم، بشرح الإمام محيي الدين النووي، باب الوقف، (الحديث ٤٢٠٠)، الجزء ١١، ص ٨٨.

(٢) حسن عبد الله الأمين، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) محمد فؤاد عبد الباقي، اللوائح والمرجان، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٨.

أ - الوقف اللازم: وهو الذي لا يجوز الرجوع عنه، ووقف المسجد ممّا تم صحيحاً أصبح لازماً باتفاق الفقهاء.

ب- الوقف غير اللازم: وهو الذي يستطيع الواقف الرجوع عنه في حياته، ويرى أبو حنيفة أن الوقف جائز غير لازم لأنّه أشبه بالإعارة عنده وهي من عقود التبرعات غير الالزمة.

المحور الثاني

الدور الاجتماعي للوقف.

يعد الوقف أحد الأنظمة المالية الإسلامية المتعددة التي تهدف إلى تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فقد شملت آثاره جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية، حيث أسهم نظام الوقف في تاريخ الحضارة الإسلامية، واكتسب أهمية خاصة لما لعبه من دور بارز وفعال في استمرار العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والعلمية في المجتمع الإسلامي.

وللوقف تجربة كبيرة في هذا المجال يجب العمل على تحديدها وتحديد أساليبها وتنظيمها، ويمكن للوقف أن يلعب دوراً رائداً فيه، حيث يتسع نطاق التكافل ليشمل الإنفاق على الجوانب التالية^(١):

- يستطيع الوقف أن يقدم دعماً كبيراً للبرامج والنظم التي تهتم بشريحة من يعيش تحت خط الفقر وإغاثة المكوبين في الكوارث والحروب، حيث يلاحظ أن برامج الإغاثة تلقى إقبالاً واسعاً من المترعرين.
 - يبقى الوقف النزيه والتكافل الأسري بين الأقارب من أنجح أنواع الضمان الاجتماعي.
 - يمكن النظر إلى عملية تخصيص ريع الوقف على مستوى التحليل الكلي على أنها عبارة (عملية تخصيص اجتماعي) لقسم من أصول الدخل والثروة التي يمتلكها أعضاء المجتمع ملكية خاصة على مجموعة من المصالح والخدمات والمرافق الخاصة وال العامة، والمنخرطة داخل المجال الاجتماعي لدعم الكيان العام للمجتمع وزيادة قوة التضامن الاجتماعي، ذلك أن من أهداف الوقف أن يظل الكيان الاجتماعي متمسكاً.
- ويُلعب الوقف دوراً في مكافحة فقر الدخل والذي ينصرف إلى «عدم كفاية

(١) عبد المحسن محمد العثمان وآخرون، رؤية إستراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٦، ص ١٦ - ١٧.

الموارد الذاتية لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً^(١)، وهذه هي المهمة الأساسية للوقف على الفقراء والمساكين لتوفير مصدر دخل ثابت مستمر لهم، ويكون القول أن الوقف على مدار التاريخ الإسلامي مازال يؤدي هذا الدور بنجاح، وكذلك مكافحة فقر القدرة، والذي ينصرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جنح ثمارها، ذلك أن الدولة بما تقدمه من خدمات عامة وخاصة بالتنمية البشرية والحضارية من خلال مراقب التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية توفر هذه الخدمات مجاناً للفقراء، والذين تعجز مواردهم الذاتية عن شرائها بأسعار السوق، وفي نفس الوقت فإن حصولهم على هذه الخدمات يعمل على تمكّنهم من الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع، ولكن في كثير من الأحيان لا تكفي موارد الدولة العامة لإقامة وتشغيل هذه المرافق بشكل يمكن جميع أفراد المجتمع من الاستفادة بها، خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، وهنا يأتي دور الوقف الذي يمثل مشاركة شعبية في التنمية بإقامة وتشغيل هذه المرافق لخدمة المناطق المخروبة، ويمكن القول بدون مبالغة أن الوقف قام بـهذا الدور كاملاً في تاريخ الدولة الإسلامية في إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، ومصادر المياه الصالحة للشرب، وغيرها من مؤسسات التنمية الاجتماعية والحضارية، وظهر للوقف قدماً دوراً في النشاط الزراعي بوقف الأراضي الزراعية واستغلالها لحساب مستحقى الوقف.

ومما يبرز أهمية الوقف أن بعض الدول غير الإسلامية والمتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ينتشر الوقف بها رغم أنه ليس وراء ذلك دافع ديني إسلامي، ورغم كثرة المبتكرات لديهم من أساليب قويم الخدمات الاجتماعية إلا أنهم أخذوا صيغة الوقف كما جاء بها الإسلام وطبقوها في مجالات عديدة مثل المستشفيات والجامعات، ومواجهة الكوارث وتقدیم الإعانات للفقراء، كل ذلك يؤكد أن مؤسسة الوقف ليست

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية: من المواقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع عليه يوم ٢٠٠٨/٠٥/٢٠

عملاً تراثياً من الماضي ولم يعد له حاجة في الوقت الحاضر، بل على العكس أن هذا الدور مطلوب بشدة الآن وله ما يبرره ويجب العمل على إحيائه بكل السبل^(١).

أولاً - أهمية الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي:

إن الوقف يدخل ضمن إطار الصدقات الجارية التي حث عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة ورعاية الطبقات الفقيرة، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية المختلفة، ولقد قام الوقف بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية وما زال حتى الآن يعمل على ذلك، فباعتبار الوقف يعمل في مجال التنمية بأبعادها المختلفة اقتصادية، اجتماعية، بيئية فإنه أحد أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي ومواجهة الفقر بما فيها فقر الدخل وفقر القدرة.

أما التكافل الاجتماعي فيعني به اشتراك أفراد المجتمع في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد أنه إلى جانب الحقوق التي له عليه واجبات الآخرين، خصوصاً أولئك الذين ليس باستطاعتهم تحقيق حاجاتهم الخاصة^(٢)، ولا يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام على النفع المادي بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفراداً وجماعات، مادية كانت أو معنوية، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

يشمل التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية أفراد المجتمع جيئوا على اختلاف دياناتهم واعتقاداتهم، قوله عز وجل ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَرِكُمْ أَن تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٣) ، ويعود الوقف وسيلة من وسائل التكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي.

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص.٨.

(٣) سورة المحتagna، الآية.٨.

١ - الوقف ومكافحة فقر الدخل:

إن المهمة الأساسية للوقف على الفقراء والمساكين هو تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً وتوفير مصدر دخل ثابت ومستمر لهم، ويمكن القول أن الوقف على مدار التاريخ الإسلامي مازال يؤدي هذا الدور بنجاح عن طريق ما يوفره من دخل لمن لا يمكنهم الحصول على دخل بأنفسهم لعجزهم، وما يوفره من خدمات عامة مجانية مثل: الصحة والتعليم لمن تعجز مواردهم من الحصول عليهما، وبالتالي تمكّنهم من القدرة على المشاركة في التنمية.

إن عدم كفاية الموارد الذاتية للعديد من الدول الإسلامية جعلها تلجأ لاستخدام موارد تمويل أخرى لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وهنا بروزت أهمية الوقف حيث أن بعض الدول غير الإسلامية المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا استخدمت صور ونمذج مشابهة إلى حد كبير بالوقف ومؤسساته الخيرية، ويتجلى ذلك في ما استحدثته هاتين الدولتين من أنظمة للرعاية الاجتماعية والصحية^(١).

حيث أصبح الوقف ينتشر بما رغم أنه ليس وراء ذلك دافع ديني إسلامي، ورغم كثرة المبتكرات لديهم من أساليب تمويل الخدمات الاجتماعية، إلا أنهم احذوا صيغة الوقف كما جاء بها الإسلام وطبقوها في مجالات عديدة مثل المستشفيات والجامعات، ومواجهة التلوث وتقليل الإعانت للفقراء، وكل ذلك يؤكّد لنا إن مؤسسة الوقف ليست عملاً تراثياً من الماضي ولم يعد له الحاجة في الوقت الحاضر بل على العكس إن هذا الدور مطلوب بشدة الآن وله ما يبرره ويجب العمل على إجباره لكل السبل.

٢- الوسائل المنوطة بالدولة لتحقيق التكافل بالوقف:

هناك جملة من الوسائل تمكن الدولة من تحقيق التكافل الاجتماعي بالوقف نذكر

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية: من الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع عليه يوم ٢٠٠٨/٥/٢٠

(١) منها:

- تأمين موارد المال العام: وذلك باستثمار الموارد الطبيعية للمجتمع بما تشمل عليه من غابات ومراعي ومعادن وكهوز وذلك من أجل تحقيق أقصى حد للرفاهية الاجتماعية الشاملة لأفراد المجتمع جميعاً.
- إيجاد فرص عمل للقادرین عليه: وذلك بالبحث عن أفضل الحلول لمواجهة مشكلة البطالة، عن طريق القيام بالمشروعات الاقتصادية المكثفة لعنصر العمل وخصوصاً مشروعات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية في منح فرص العمل للفئات الفقيرة.
- تنظيم وسائل التكافل الفردي: فالدولة مسؤولة عن تنظيم الوسائل الفردية للتكافل وخصوصاً الزكاة والوقف، وذلك بإقامة المؤسسات وتصميم السياسات الازمة لتحقيق أهدافها، المتمثلة في القضاء على الفقر، وتقویی المروءة الاجتماعية بين الموسرين والمحرومین وإيجاد الضمانات الازمة لتحقيق ذلك.

على هذا الأساس يمكن اعتبار أن مشروعات الوقف من حيث هي تمثل إضافة إلى الثروة القومية لما تشكله هذه المشروعات من تشغيل العاطلين وبالتالي مواجهة البطالة، هذا إلى جانب ما يحققه الوقف من التكافل الاجتماعي الذي يعمل على التماسك والترابط بين أفراد المجتمع وهو ما يعود بالخير على الجميع، ويساهم في علاج الكثير من المشكلات التي أفرزتها النظم الاقتصادية الوضعية في الوقت الراهن، مما يؤكّد ضرورة ومدى الحاجة إلى الوقف.

كما حقق الوقف انجازات باهرة على مر التاريخ الإسلامي وما زالت آثاره شاهدة على هذا النجاح، حيث قام بدور كبير في تلبية الحاجات العامة في جميع صورها^(٢): دينية: بإنشاء المساجد وتعميرها، إنشاء مراكز لتحفيظ القرآن، مراكز للدعوة، القيام بالجولات الدعوية، توفير أشرطة وموقع انترنت، إقامة محطات إذاعية وتليفزيونية

(١) المرسي السيد حجازي دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر مصر العدد ٢٥/٢٠٠٥ ص: ٤٠.

(٢) أشرف محمد دوایة مرجع سبق ص: ٤٤.

للتعريف بالإسلام ونشر تعاليمه السمحاء.

علمية: بإنشاء مدارس، مراكز محو الأمية، جامعات، مكتبات، مراكز الكفالة، مراكز التكوين والتدريب.

صحية: بإنشاء مستشفيات لمعالجة الأمراض وفي مقدمتها أمراض العصر (السرطان والأمراض النفسية)، إنشاء الصيدليات ومراكز الإسعاف... الخ.

اجتماعية: رعاية الفقراء والمحاجين، إنشاء دور لرعاية الطفولة، الأرامل، المسنين، أبناء السبيل، مراكز لتشغيل العاطلين وتأهيل المساجين.

٣- الوقف ودوره في دعم الرعاية الصحية:

لقد ساهم الوقف إسهاماً واسعاً في تقديم الخدمات العامة للإنسان في مختلف جوانب الحياة، فعلاوة على توفير الرعاية الصحية بوقف المستشفيات والإتفاق على تعليم الطب وتعلمها، لم يقف الأمر على تقديم العلاج وتشخيص المرض، بل تудاه إلى الاهتمام بذوي العاهات الخاصة (المعوقين) والأمراض المزمنة، ويستطيع الوقف الإسلامي أن يكون رافداً كبيراً للخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة.

ومن الحالات التي يمكن أن يسهم بها الوقف في مجال الخدمات الصحية حسب إمكانيات الواقفين، والتي من شأنها أن تخفف أعباء مالية كبيرة على ميزانية الدولة، وتحل كثيراً من المشاكل القائمة في مجال الرعاية الصحية ما يلي^(١):

- وقف المستشفيات والمستوصفات سواء العامة منها أو المتخصصة، إما بتقديم المشاالت أو الأرضي الخاصة بها أو عمارتها أو تجهيزها، ثم تتولى الحكومة تشغيلها وصيانتها كما هو الحال في وقف كثير من المساجد.

- الوقف على تشغيل وصيانة تلك المؤسسات سواء الموقوفة أو الحكومية، وذلك بتخصيص بعض العقارات أو المزارع أو المشروعات الاستثمارية للصرف على تلك

(١) صالح بن سعد الأنباري، الوقف الإسلامي كمورد للخدمات الصحية، مجلة صحة الخليج، العدد ٣٨ محرم ١٤٢٠ - ٣٢ - ٣١.

المؤسسات الصحية، من مستشفيات ومستوصفات ومراكز علاجية ووقائية عامّة أو متخصصة.

- وقف الأجهزة الطبية التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الصحية مثل جهاز غسيل الكلى وأجهزة الأشعة المتطورة وغيرها، مما قد لا يتوفّر في كثير من المستشفيات رغم الحاجة المتزايدة إليها، وكذا وقف سيارات الإسعاف وغيرها من الوسائل المساعدة التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الطبية.
- الوقف على الأدوية حيث يمكن تخصيص بعض الأوقاف لتوفير الأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة والتي يحتاجها المريض فترات طويلة أو مدى الحياة، مثل أدوية الضغط والسكر والقلب وغيرها.
- الوقف على كليات الطب والمعاهد الصحية، سواء وقف المنشآت أو تخصيص بعض الأوقاف للصرف على تلك الكليات والمعاهد ودعمها، وتوفير احتياجات طلابها وأساتذتها من الكتب والأجهزة وغيرها ذلك.
- الوقف على مراكز البحوث وهيئات البحث العلمي وتخصيص أوقاف للصرف على المنح الدراسية في مجال الطب والصيدلة والتمريض.

٤- دور الوقف في مواجهة البطالة:

تعتبر البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وخطورتها لا تمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين، إنما مكمن الخطورة في النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تفرزها البطالة.

ومن الجوانب الاجتماعية التي عني بها الوقف معالجة ظاهرة البطالة، حيث أصبحت مثل مشكلة حادة تعاني منها كل أسرة مسلمة تقريباً، ويتوقع لها الزيادة في ظل التحولات الاقتصادية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ويمكن للوقف المساهمة في علاج هذه المشكلة عن

طريق بعض الأساليب من بينها⁽¹⁾:

٤-١ توفير فرص العمل وتحفيض أزمة البطالة:

لقد لعبت مؤسسة الوقف تارياً دوراً مهماً في تعليم أفراد المجتمع، وتنمية مهاراتهم وزيادة قدراتهم، وتوفير فرص العمل، ومؤسسة الوقف اليوم يمكن أن تؤدي دوراً في توفير فرص العمل وذلك على صعيدين:

٤-١-١ التعليم والتدريب والتأهيل (مراكز التدريب والتأهيل الوقفية).

التدريب هو كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة عند العاملين، أما التعليم فيعني بزيادة المعلومات العامة مستوى الفهم للبيئة كلها التي يتلقى المتعلم تعليمه منها، وللتدریب الفعال مزايا متعددة منها:

أ- النهوض بالإنتاج كما ونوعا.

ب- تحفيض عدد الحوادث، والتي يكون سببها عدم كفاءة الأفراد أنفسهم.

ج- تحفيض الأعباء عن المشرفين، فالعامل غير المدرب يشكل مصدر قلق وإزعاج مستمر بالنسبة للمشرف المباشر.

د- ازدياد المرونة والاستقرار في أعمال المشروع، فالاستقرار يقصد به قدرة المشروع على فقدان أفراد المهمين، ومع ذلك يستمر في ممارسة نشاطه بكفاءة تامة، أما المرونة فهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات قصيرة الأجل التي تحدث في كمية العمل الواجب إنجازها.

هـ- رفع الروح المعنوية لدى العاملين.

على صعيد التعليم والتدريب والتأهيل، فإن الأوقاف مهيئة لأن تؤسس مراكز تدريب تطور من مهارات أفراد المجتمع وتهلهم لشغل المهن المطلوبة وذلك بحسب ظروف كل مجتمع، خاصة إذا علمنا أنه رغم وجود فرص عمل في كثير من الحالات المهنية الأساسية، إلا أن البطالة تتركز في خريجي الجامعات، ومن لم يكتسبوا مهارات وحرفًا

(١) محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص: ١٨ - ١٩.

تعيينهم في إيجاد مصدر رزق، ويعتمدون على الحكومات في توظيفهم واستيعابهم، رغم عدم الحاجة إليهم.

فالوقف على مراكز التأهيل والتدريب برفع مستوى مهارة العمال العاديين الذين يقل عليهم الطلب في سوق العمل المحلي والدولي، وينهبونهم وبالتالي للانضمام إلى فئات العمالة الفنية التي يتزايد الطلب عليها.

ولقد قامت مؤسسات وقفية بإنشاء مراكز تدريب مهنية ووفرت لها كل المتطلبات الفنية والمادية، واستطاعت هذه المراكز تدريب الكثير من الأفراد الذين تحولوا من عاطلين إلى قوة منتجة مؤثرة.

ومن التجارب الناجحة في هذا المجال، (جمعية أقرأ الخيرية) التي أنشأت سنة ١٩٨٣ بوقف مقداره (مليار وثلاثمائة ألف ريال سعودي)، والتي ترك نشاطها في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث أقامت أربع مراكز تدريب مهنية في كل من سريلانكا، وموريشيوس، والنيجر والسودان بتكلفة تزيد عن (ستة ملايين دولار أمريكي)^(١).

والوقف من حيث احتياج الأموال الموقوفة إلى أعمال الصيانة والإشراف والإدارة والرقابة، فضلاً عن أعمال الخدمات الإنتاجية والتوزيعية لها، يمكن أن يستوعب أعداداً من الأيدي العاملة ويسهم وبالتالي في الحد من ظاهرة البطالة ولو جزئياً.

٤-١-٢ وقف المضاربة ودوره في توفير فرص العمل:

تعرف المضاربة بأنها دفع مال معين معلوم لمن يتاجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه، وهي صيغة من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج بين عنصري الإنتاج (المال والعمل) لإقامة مشروعات اقتصادية يموّلها صاحب المال ويدبرها المضارب على أن يتلقى على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.

(١) صالح عبد الله كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٣، ص ٥٠.

وهي أداة تتمتع بفاعلية كبيرة في تعبئة الموجودات النقدية وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تحويلها إلى عمل منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة.

وباعتماد صيغة المضاربة يمكن أن ينشأ وقف يموّل من أموال نقدية يوقفها أفراد أو هيئات، بحيث تستغل هذه الأرصدة النقدية في عمليات مضاربة وفق قواعد وأسس محددة، حيث يتم صرف الأرباح الخاصة برب المال(الواقف) في نواحٍ متعددة، منها زيادة رأس المال المضاربة، أو شراء آلات ومعدات، وتأجيرها للقادرين على العمل، ويمكن استغلال وقف المضاربة في عدة نواحٍ، منها:

أ- تمويل ذوي الأفكار وأصحاب الخبرات والتخصصات، حتى يتحولوا إلى أصحاب الأعمال الذين يوجدون أعمالاً لغيرهم عندما توسع أنشطتهم.

ب- تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانباً مهماً من العاطلين عن العمل.

ج- دعم الأسر المنتجة، للصناعات الغذائية المنزلية كالمرببات ومحالات تربية الدواجن، وتوفير البيض ونحو ذلك مما يولد دخلاً للأسر ويوفر بعض السلع الغذائية على مستوى الأحياء والمدن.

د- استغلال الأراضي الواقية الصالحة للزراعة واستصلاحها واستغلالها.

٤- إيجاد مناخ مناسب لمكافحة البطالة:

إن الوقف مدعو للمساهمة في علاج مشكلة البطالة من خلال^(١):

- المساعدة في البرامج والأنشطة التي تعين العاطلين في الحصول على الوظائف.
- المساعدة في أنشطة إعادة تأهيل العاطلين عن العمل في تخصصات أخرى أكثر طلباً في سوق العمل، أو تأهيلهم ليتحولوا إلى الإنتاج الحرفي والصناعات الصغيرة.

(١) كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ١١٣.

- المساعدة في النظم التي تقدم إعانت مالية للعاطلين عن العمل لحين حصولهم عليه.
- استثمار الموارد الوقفية بصورة تجمع بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم الفائدة المجتمعية من خلال تبني بعض المشاريع المستقطبة للعمالة الكثيفة كقطاع البناء وصيانة العقارات والمباني، وهي في ذات الوقت صناعات عالية الإدار للدخل... في الوقت الذي تنشئ فيه طلباً واسعاً على العمالة يعين في مواجهة البطالة.

٤- ٣- وقف المضاربة (صندوق وقف المضاربة) ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي:

هناك اختلاف بين الفقهاء في جواز وقف النقود فمنهم من أجازها ومنهم من منع^(١)، ومدار خلافهم هو إمكان استعمالها دون استهلاك عينها أم لا، فمنهم من أجاز وقفها لاتخاذها زينة قياساً على جواز تأجيرها لهذا الغرض على خلاف في ذلك... ومنهم من أجاز وقفها للإقراض، ومنهم من قال بوقفها لاستثمارها في المضاربة، وقد ثبت أن وقف الدرارهم والنقود يجوز عند ابن شهاب الزهري والبخاري^(٢)، وتلحق بالنقود الأseم والسنادات.

وتعاظم أهمية وقف النقود حالياً إذا استعرضنا خصائص الأوقاف القائمة، حيث نجد أن معظمها عبارة عن عقارات وأراضي، بينما تتطلب عملية الاستثمار أموالاً سائلة وعمالة ومواد أولية، ولما أنه يصعب من الناحية الفقهية تسهيل تلك الأوقاف، الأمر الذي يتطلب إيجاد مصادر نقدية تكمل هذا النقص.

وعليه، فإن واقعنا المعاصر يتطلب منا التوسع في مسألة وقف النقود، وحتى تتحقق حكمة الوقف بالإبقاء على الأصل والتصدق من الريع يمكن استغلال النقود وفقاً لصيغة المضاربة، حيث يتم تمويل الأفراد والمشروعات مع مراعاة تحسب المخاطرة بأموال الوقف كل ما كان ذلك ممكناً، ويقوم "صندوق وقف المضاربة" بالتعامل مع

(١) منذر القحف، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩، ص ١٣٦.

(٢) أبي السعود محمد بن محمد العمادي الأفدي الحنفي، رسالة في جواز وقف النقود، دار بن حزم، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣.

كل مضارب فترة مناسبة من الوقت يعود بعدها أصل رأس المال المستخدم ليسستخدم من قبل آفراد آخرين، كما يمكن لـ"ناظر صندوق وقف المضاربة" تأجير المعدات والأجهزة للحرفيين والمهنيين ومشاركة الأسر المنتجة، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تبني "صندوق المضاربة" هذا، بأن توقف هي فيه بعض أموالها وتقبل أوقاف الأفراد، وتقوم بما لديها من خبرة وأجهزة للقيام بهم إدارة صندوق الوقف^(١).

٥ - الوقف وتشجيع البحث العلمي:

حيث إن تطلعات بعض الدول التي لها نظام أوقاف منتظمة تطمح إلى إدارة بعض القطاعات كالتعليم والصحافة، كما أن العديد من الدول الإسلامية أصبحت اليوم عاجزة عن تغطية جميع القطاعات التي تحتاج إليها الأمة وال الحاجات العامة أصبحت تفوق طاقتها، أما القطاع الخاص فلم يعد يساهم في القطاعات الخدمية العامة، مما أدى إلى بروز قطاع الوقف كقطاع وسط يمكن أن يضطلع أو يتকفل بهم بعض الأنشطة والقطاعات الخدمية كالتعليم الأساسي، الجامعي، والتكوين، قطاع الصحة، والبحث العلمي للتحصيل الجيد للعلوم والمعارف، وذلك بتوجيهه أموال الوقف وعوائده لإنشاء مثل هذه المراقب (المياكل) داخل المجتمع.

٦ - الوقف ودوره في الحفاظ على هوية المجتمع وثقافته:^(٢)

يمكن تقديم آثار الوقف بصورة تقريرية من محاولة قياس مدى مساهمة الوقف في رفع مستويات الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع الفقراء أو الفئات الاجتماعية التي تحتاج من يمد يد العون لها إما بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة، وهكذا يتضح لنا أن الوقف قد ساهم بدور حيوي في توفير العديد من خدمات الرفاهية الاجتماعية من مراافق عامة ودور عبادة ومكتبات ومعاهد وجامعات ومستشفيات وأدوية و المياه صالحة للشرب إضافة إلى رعاية

(١) صالح عبد الله كامل، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) الجيلالي دلالي، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الجزائر

أسر المرضى والمسجونين وغيرهم، ويتحقق هذا بدوره تكافلا اجتماعيا بصورة مباشرة لأنه يعني تحويل طوعي للأموال من الأغنياء للفقراء والمحاجين.

لقد ساهمت الأوقاف إسهاماً كبيراً في الحفاظ على هوية المجتمع المسلم وحماية ثقافته الإسلامية بما وفرته من مصدر تمويلي عظيم ساهم في ضمان قيام واستمرار وفعالية كل المؤسسات التي حسنت معالم حضارة الإسلام، والوقف باعتباره أسلوب إسلامي بحث وإن مجرد اللجوء إليه أو القيام به يعتبر حفاظ على الهوية الإسلامية رغم أنه سنة اختيارية أي إن الفرد غير مجبر على القيام به، فضلاً على أن الوقف كان ولا زال سبيلاً لحماية الثروات والأموال الإسلامية من ظلم الصادرات، أما دعم الثقافة فيتضمن في المقام الأول العمل على طباعة الكتب ونشرها، حيث كان يركز الوقف في القديم على توفير الكتب لكافة المحجاجين لها وال محلات وغيرها من الرسائل العلمية، أما الآن فأصبح يستخدم وسائل الإعلام المعاصرة في نشر الثقافة الإسلامية كاللجوء إلى وسائل الإعلام من تلفاز، وجرائد ومذيع والمحرص على تقديم حصة خاصة تهم بنشر هذه الثقافة.

إذا كان الوقف أدى دوراً هاماً في بناء الحضارة الإسلامية قديماً، مما تزال آثاره قائمة حتى الآن، إلا أن دوره في العصر الحديث تضاءل نتيجة لعدة أسباب أهمها التحديات الراهنة في ظل سيادة اقتصاد السوق وما ترتب عنه من تقلص دور الدولة الاقتصادي الذي ساهم في قصور تحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.

٧- الوقف ودوره في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني:

للوقف آثار مختلفة في تنمية المجتمع بشرط إشراكه في دائرة التعاملات الأساسية والضرورية في سبيل الوصول إلى تحقيق النهضة المنشودة ويجب أن نعي مدى أهمية الوقف ودوره في حياة مجتمع وذلك يتطلب مجهودات جبارة لإحياء هذا الدور.

ويجب أن نبرز هنا دوره في رفع مستوى التكافل الاجتماعي نظراً للطبيعة الدينية والاجتماعية وما لها من علاقة وطيدة في حياة المجتمع فقد لعب الوقف دوراً هاماً في دعم مستوى التكافل والتلاحم الاجتماعي ودعمه كذلك لجوانب الرعاية الاجتماعية من خلال العمل على الاستفادة من الأموال الوقفية، سواء كانت أراضي عقارية أو مباني

سكنية للكفالة الاجتماعية للفئات المخرومة والمعدمة.

إن الوصول بالوقف إلى هذه الغاية يكون له أثر إيجابي بالغ في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتحقيق نوعاً من المساواة بين أفراده، وإن الشعور الحالي لما يمكن أن يساهم به الوقف في دعم تحديث قطاع التربية والتعليم الذي يعد حجر أساس في بناء وتقدير أي مجتمع لا يقتصر على مجرد تشييد المدارس والفنون في عمارتها، بل يتعداه لما هو أسمى.

٨- الدور البيئي للوقف:

إن من حق البيئة الطبيعية بما فيها من زروع وأشجار وثمار جميلة أن تحافظ عليها وأن لا تخربها وأن لا نفسدها وأن لا نترك الأرض دون زروع وذلك باستعمال أموال الوقف في عمليات التشجير للحماية من التصحر، كما يمكن استعمال أموال الوقف في صرف القاذورات وهذا كله من أجل الحفاظ على البيئة.

كما أنه في ظل التكنولوجيا القائمة على المصانع التي تزداد خطورتها وفضلاً عنها السامة من المستحيل المحافظة على البيئة والحد من الآثار الضارة للتلوث البيئي بالجهود الفردية أو حتى الرسمية، ذلك أن مثل هذه الجهد تحتاج إلى تمويل مالي كبير، والدول النامية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة لا تستطيع ذلك نظراً لتعاظم مسؤولياتها وانخفاض دخولها، ولذا فإن الوقف يمكن أن يكون له الدور الرئيسي في هذا المجال من خلال مساهمة ودعم المؤسسات الوقفية التي تنشأ ويكون هدفها المحافظة على البيئة، ومثل هذا سيؤدي إلى أثر مضاعف في الحفاظ على البيئة لأن الأفراد والمؤسسات الداعمة سوف تسعي بنفسها للمحافظة على البيئة حتى تقلل من نسبة ما تدفعه من أموال لهذه المشاريع الوقفية^(١).

ثانياً - المؤسسات الوقفية الخيرية في تاريخ المسلمين:

من أبرز الدلائل على رسوخ معنى الخير، ومشاعر البر والرحمة، وعمق جذوره في

(١) محفوظ عزام، فلسفة الإنسان في حقوق الحيوان، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٣-٢٨٠.

تاريخ أمتنا كثرة المؤسسات التي تُعني بخير الإنسان، والبر بالإنسان^(١)، حيث كانت هذه المؤسسات نوعين: نوعاً تنشئه الدولة وتوقف عليه الأوقاف الواسعة، ونوعاً ينشئه الأفراد من أمراء وأغنياء، ولا نستطيع في مثل هذا الحديث أن نعدد بعض أنواع المؤسسات الخيرية:

- فمن أول المؤسسات الخيرية: المساجد، وكان الناس يتسابقون إلى إقامتها ابتعاداً وجه الله، بل كان الملوك يتنافسون في عظمة المساجد التي يؤسّسونها، وحسبنا أن نذكر هنا مبلغ ما أنفقه الوليد بن عبد الملك من أموال بالغة على بناء الجامع الأموي، مما لا يكاد يصدقه الإنسان لكثره ما أنفق من مال، وما استخدم في إقامته من رجال.
- ومن أهم المؤسسات الخيرية: المدارس والمستشفيات^(٢).
- ومن المؤسسات الخيرية: بناء الخانات والفنادق للمسافرين المنقطعين وغيرهم من ذوي الفقر.
- ومنها: التكايا والزوايا، التي ينقطع فيها من شاء لعبادة الله عز وجل.
- و منها: بناء بيوت خاصة للفقراء، يسكنها من لا يجد ما يشتري به أو يستأجر داراً.
- ومنها: السقايات، أي تسبييل الماء في الطرق العامة للناس جميعاً.
- و منها: المطاعم الشعبية، التي كان يوزع فيها الطعام، ولا يزال عهدهنا قريباً بهذا النوع في كل من تكية السلطان سليم، وتكية الشيخ محبي الدين بدمشق.
- ومنها: بيوت للحجاج في مكة، ينزلونها حين يفدون إلى بيت الله الحرام، وقد كثرت هذه البيوت حتى عمّت أرض مكة كلها، وأفتى بعض الفقهاء ببطلان إحراة نفس المرجع السابق.

(١) الشيخ يوسف القرضاوى، الوقف الخيري وأثره في تاريخ المسلمين، من الموقع .٢٠٠٨/٥/٢٠ أطلع عليه بتاريخ: <http://www.badlah.com/page-165.html>

(٢) نفس المرجع السابق.

بيوت مكة في أيام الحج، لأنها كلُّها موقوفة على الحجاج.

ومنها: حفر الآبار لسقي الماشية والزروع والمسافرين، فقد كانت كثيرة جدًا بين بغداد ومكة، وبين دمشق والمدينة، وبين عواصم المدن الإسلامية ومدنها وقرابها، حتى قلَّ أن يتعرَّض المسافرون - في تلك الأيام - لخطر العطش.

- ومن المؤسسات الاجتماعية: ما كانت وقفًا لإصلاح الطرقات والقناطر والجسور.

- ومنها: ما كانت للمقابر بتبرُّع الرجل بالأرض الواسعة لتكون مقبرة عامة.

- ومنها: ما كان لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم.

- ومنها: المؤسسات الخيرية لإقامة التكافل الاجتماعي، واليتامى ولختاهم ورعايتهم، ومؤسسات للمعَدِّين والعُمَيَّان والعجز، يعيشون فيها موظفون الكرامة لهم كلُّ ما يحتاجون من سكن وغذاء ولباس وتعليم أيضًا.

- وهناك مؤسسات لتحسين أحوال المساجين، ورفع مستوى تغذيتهم بالغذاء الواجب، لصيانة صحتهم، ومؤسسات لإمداد العُمَيَّان والمَعَدِّين بمن يقودهم ويخدمهم.

- ومؤسسات لتزويج الشباب والفتیان العَرَابَ مَنْ تضيق أيديهم أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقدم المهر... فما أروع هذه العاطفة وما أحوجنا إليها اليوم!

- ومنها: مؤسسات لإمداد الأمهات بالحليب والسكر، وهي أسيق في الوجود من جمعية (نقطة الحليب) عندنا، مع تَحْضُورها للخير الخالص لله عزَّ وجلَّ، وقد كان من مَبَرَّات صلاح الدين: أنه جعل في أحد أبواب القلعة - الباقي حتى الآن في دمشق - مِيزَابًا يُسَيِّل منه الحليب، ومِيزَابًا آخر يُسَيِّل منه الماء المذاب فيه السكر، تأتي الأمهات يومين في كل أسبوع ليأخذن لأطفالهن وأولادهن ما يحتاجون إليه من الحليب والسكر.

- و من أطرف المؤسسات الخيرية: وقف (الزبادي)، للأولاد الذين يكسرُون الزبادي وهم في طريقهم إلى البيت، فيأتون إلى هذه المؤسسة ليأخذوا زبادي جديده بدلاً من المكسورة، ثم يرجعوا إلى أهليهم وكأنهم لم يصنعوا شيئاً.

- وأخر ما نذكره من هذه المؤسسات: المؤسسات التي أقيمت لعلاج الحيوانات المريضة، أو لإطعامها، أو لرعايتها حين عجزها، كما هو شأن المرح الأحضر في دمشق الذي يقام عليه الملعب البلدي الآن، فقد كان وقعاً للخيول والحيوانات العاجزة المسنة ترعي فيه حتى تلاقي حتفها).

المحور الثالث

واقع الأوقاف في الجزائر وسبل تفعيلها لتحقيق التكافل الاجتماعي

-٤٠-٢٧ المؤرخ في ٩١-١٠-١٩٦٣ صدور قانون الأوقاف وضعية أولاً-

: (1) 1991

لم يتم تحديد الإطار القانوني للأملاك الواقفية بصفة واضحة إلا بموجب قانون التوجيه العقاري، قانون ٩٠-٢٥ المؤرخ في ١٨-١١-١٩٩٠، حيث اعتبرت الأموال الواقفية صنفاً قائماً بذاته إلى جانب الملكية الوطنية والملكية الخاصة، وهذا ما تأكّد صراحةً بموجب المادة ٢٣ منه التي نصت على ما يلي:

تصنف الأموال العقارية على اختلاف أنواعها ضمن الأصناف القانونية الآتية:

- الأموال الوطنية.
 - أملاك الخواص أو الأموال الخاصة.
 - الأموال الوقفية.

وبالرجوع إلى نص المادة ٣١ من نفس القانون عرفت الأموالك الوقفية على أنها: "الأموالك الوقفية هي الأموالك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائماً تتبع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة سواء أكان هذا التمتع فورياً أو عند وفاة المؤمن الوسطاء الذين ينعيهم المالك المذكور".

أما فيما يخص بتكوين الأموال الوقفية وتسييرها أجل ذلك إلى نص خاص، وذلك بموجب نص المادة ٣٢ منه وفعلا قد صدر قانون ١٠-٩١ المؤرخ في ٢٧-٤-١٩٩١ المتعلق بالأوقاف الذي وضع الإطار العام لتنظيم الأموال الوقفية وتسييرها وحفظها وحمايتها، وعلى غير القوانين الأخرى باستثناء قانون الأسرة، تقييد المشرع بأحكام الشريعة

(١) رمول خالد، الإطار القانوني والتنظيمي للأملاك الوقف في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٤، ص: ٢٣-٢٤.

الإسلامية في الحالات التي لم يتم النص عليها في هذا القانون، وهذا ما أكدته المادة الثانية منه: * على غرار كل مواد هذا القانون، يرجع إلى احتمام الشريعة الإسلامية في غير المنصوص عليه *.

كما يلاحظ في هذا القانون أن المشرع الجزائري قد تراجع عن فكرة تأمين الأموال الوقفية، حيث أكدت المادة ٣٨ منه شروط استرجاع الأموال الوقفية المؤممة وذلك بنصها: " تسترجع الأموال الوقفية التي أمنت في إطار أحكام الأمر رقم ٧٣-٧١ المؤرخ في ٨ نوفمبر ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية إذا ثبتت بإحدى الطرق الشرعية والقانونية وتحول إلى الجهة التي أوقفت عليها أساساً، وفي حالة انعدام الموقف عليه الشرعي تؤول إلى السلطة المكلفة بالأوقاف وما فوت منها استحالة استرجاع العين الموقوفة وبتعويضها وفقاً للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة ٠٢ أعلاه".

وطبقاً لنص المادة ٢٦ من قانون ٩١-١٠ المذكور تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم ٩٨-٣٨١ المؤرخ في ٠١-٢٠١٩٩٨ الذي يحدد شروط إدارة الأموال الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك وفي الأخير عدل قانون الأوقاف بقانون رقم ٠١-٧٠١، المؤرخ في ٢٢-٥-٢٠٠١.

وحتى تتمكن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من السيطرة والتحكم في الأموال الوقفية استعيدت الأوقاف الخاصة من قانون الأوقاف وهذا ما جاء به قانون رقم ٠٢-١٠٠١ المؤرخ في ٢٧-٤-١٩٩١ يعدل ويتمم ٩١-١٠٠٢ يعدل ويتمم ١٤-١٢-٢٠٠٢.

ثانياً- اهتمامات الجزائر بنظام الوقف^(١):

بالرغم من الدور المتواضع الذي يلعبه الوقف إلى الآن في تقديم الخدمات العمومية التي يحتاجها المجتمع الجزائري كتوفير التمويل الضروري لكافالة طلبة العلم وملائئ الأيتام، فإن الوقف سيساعد على رفع حمل كبير عن كاهل الدولة والمتمثل في توفير التمويل اللازم لبعض الأنشطة.

(١) الموقع الرسمي لوزارة المجاهدين الجزائرية: www.m-moudjahidine.dz/histoire/ooliphes/d57 ، ٢٠٠٨/٥/٢٠ htm ، أطلع عليه يوم

هناك جوانب القصور في الاهتمام بالوقف تعود لاعتبارات تاريخية وأخرى اجتماعية إلى حد ما، فاسترجاع بعض الأوقاف من شأنه إثارة بعض المشاكل الاجتماعية وربما السياسية، إذ أن بعض الأموال الوقفية والتي أصبحت في الوقت الحالي أملاكاً خاصة أصبح من الصعب استرجاعها.

و لعل أهم مؤشر على اهتمام الجزائر بهذا الجانب المهم في النظام الإسلامي هو وجود وزارة خاصة بالشؤون الدينية والأوقاف بالإضافة إلى مؤشرات أخرى هي:

- شهدت الجزائر أول حلقاتها بإصدار قانون الوقف عام ١٩٩١.
- تنظيم ندوات علمية خاصة بالوقف: ومن أمثلتها تلك التي تطبقها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

ثالثاً-استغلال واستثمار وتنمية الأموال الوقفية:

نظراً للطبيعة الخاصة للأموال الوقفية باعتبارها من الأموال المصنونة لا يجوز التعدي عليها أو العبث بها، لقد حدد المشرع الجزائري تطبيقاً لنص المادة ٢٦ من قانون الأوقاف المؤرخ في ٢٧ أبريل ١٩٩١ طرقاً خاصة لاستغلال واستثمار وتنمية الأموال الوقفية، وهي امتداد لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر حالياً على جميع الأصعدة، وفي هذا الإطار أصدر المشرع الجزائري القانون رقم ٠٧-٠١ المؤرخ في ٢٢ مارس ٢٠٠١ المعدل والمتمم للقانون رقم ١٠-٩١ المتعلق بالأوقاف والذي فتح الباب على مصراعيه أمام عمليات استغلال واستثمار وتنمية الأموال الوقفية، وذلك إما على المستوى الداخلي وبتمويل ذاتي من طرف أشخاص طبيعيين أو معنوين، أو بواسطة تمويل وطني في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للجزائر^(١) المخصصة لاستغلال العقار بمفهومه الواسع استغلالاً عقلانياً ليس لهم في تمويل خزينة الدولة واقتاصادها من جهة ورصيده كأدلة فعالة

(١) تنص المادة ٢٦ مكرر من القانون ٠٧-٠١ المؤرخ في ٢٢ مارس ٢٠٠١ المعدل والمتمم للقانون ٩١-١٠ المتعلق بالأوقاف فيما يلي:

" يمكن أن تشغله وتستثمر وتنمي الأموال الوقفية بتمويل ذاتي أو بتمويل وطني أو خارجي مع مراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها "

للقضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية من جهة أخرى أهمها قضية السكن.

ويمكن تنمية هذا النوع من الأموال الوقفية العامة عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة، وذلك باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة والتي هي على النحو التالي:

- ١- القرض الحسن: وهذا النوع من الصيغ تلجأ إليه السلطة المكلفة بالأوقاف، وذلك من أجل إقراض المحتاجين قدر حاجتهم على أن يعيده في أجل متفق عليه وهذا ما أقره المشرع الجزائري صراحة في نص المادة ٢٦ مكرر ١٠ من القانون رقم ٠١ - ٠٧ المؤرخ في ٢٢ ماي ٢٠٠١ غير أن المشرع الجزائري لم يحدد بالتدقيق المقصود بالقرض الحسن وصفاته وشروط منحه ومدته، وهذا يترك السلطة المكلفة بالأوقاف أن تعسّف وتستعمل الطرق المخادعة في منحه وهذا نظراً لغياب المعايير القانونية لمنح هذا النوع من القروض.
- ٢- الودائع ذات المنافع الوقافية: وهي التي يمكن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه لفترة معينة من تسليمه للسلطة المكلفة بالأوقاف في شكل وديعة يسترجعها متى شاء وتقوم السلطة المكلفة بالأوقاف بتوظيف هذه الوديعة مع ما لديها من أوقاف.
- ٣- المضاربة الوقافية: وهي نوع من صيغ الاستثمار يتم بموجها استعمال بعض ريع الوقف في التعامل المصرفي والتجاري من قبل السلطة المكلفة بالأوقاف لكن يشترط قانون الأوقاف الجزائري أن يكون هذا التعامل وفق الأحكام الشرعية الإسلامية.

رابعاً- المجالات المتاحة للاستثمار الوقفي في الجزائري:

تتوفر في الجزائر ثروة وقفية هائلة يلزم السلطة المكلفة بالأوقاف لان تعمل على إحصائها وتنظيمها وتنمية مرادها وذلك باختيار المشاريع الوقافية التي يؤدي الاستثمار فيها إلى تحقيق أكبر عائد مالي ممكن كما يمكنها أن تساهم مع هيئات وقفية، وشركات استثمارية، ومؤسسات تمويلية أخرى وحتى الأفراد بدعوهם إلى وقف أموالهم فيما يسمى بالصناديق الوقافية وهذا في الواقع ما جلأت إليه الجزائر بالاتفاق مع معظم البنوك الإسلامية العربية ومنها البنك الإسلامي للتنمية.

بغية القيام بإحصاء جميع الأموال الوقفية المتوفرة في الجزائر واستخلاص أهم تلك الممتلكات التي من شأنها أن تكون حقولاً خصباً للعملية الاستثمارية والتنمية ومن بين مجالات الاستثمارية المتاحة والأوقاف في الجزائر ما يلي:

يمكن اعتبار الحال العقاري من أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها على اعتبار أن المواد الأعظم من الأوقاف الجزائرية يتشكل من عقارات يمكن استغلال كل ما هو للاستغلال منها لعل أهم تلك العقارات المساجد، وما يلحقها من عقارات استثمارية مرتبطة مباشرة بالمواطن حيث يمكن الاستفادة منها بإنشاء جملة من المرافق يعود نفعها على المواطنين ونذكر على سبيل المثال إنشاء مكتبات ومدارس تعليمية وسكنات وظيفية وتكون الناشئة في التعليم القرآني ومراكم التكوين المهني إضافة إلى إعانت طبية وكاتب إدارية للخواص والإدارات وال محلات التجارية أو مراكز تجارية، الاستفادة من المساحات الشاغرة الموقوفة على المساجد في إقامة مباني وسكنات وإنشاء الفنادق ومراكم الأعمال والمراكز التجارية وإنشاء أيضاً المقاولات الوقفية والمتخصصة في ترميم وصيانة العقارات الوقفية للتخفيف من كلفتها وإنشاء حظائر لعتاد البناء لاستعمالها وإيجارها وشراء العقارات وتوسيع دائرة الأموال الوقفية.

أما في الحال الزراعي والصيانة التحويلية تكون فيه الأوقاف مساهمة أو مشاركة مع المتعاملين مع رؤوس الأموال الوطنية في المجالات التالية: صناعات التعليب، إنتاج البذور الحسنة وإنتاج الأسمدة الزراعية وتوفير المعدات الزراعية وأيضاً إنشاء وحدات التخزين وانتمكن تربية الماشي والدواجن وغيرها.

خامساً - صعوبات الاستثمار الوقفية في الجزائر⁽¹⁾:

يواجه الاستثمار الوقفية في الجزائر عدة صعوبات نذكر منها ما يلي:

- 1 - صعوبة حصر الممتلكات الوقفية ذلك أن جزء من هذه الأوقاف قد ضم من عهد الاحتلال الفرنسي إلى أملاك الدولة أو الخواص في ظل غياب الوثائق، الأمر الذي

(1) كمال منصورى، مرجع سابق، ص: ٥٦-٥٧.

جعل عملية استرجاع الأوقاف مسألة صعبة من جهة، ثم إن بعض من هذه الممتلكات قد سخر لأغراض أخرى لمدة طويلة ليجعل من صعوبة إيجاد أماكن ملائمة لتحقيق تلك الأغراض.

- ٢- أن حزءاً كبيراً من هذه الأوقاف أُمم في إطار الثورة الزراعية في عام ١٩٧١، وعلى الرغم من التراجع عن مبدأ التأمين فإن عملية الاسترجاع تتطلب وقتاً طويلاً يؤدي إلى تدهور هذه الأرضي، فضلاً عن عدم وضوح طرائق وصيغ استثمار الأراضي الزراعية بما يتلاءم مع منطق الشريعة من جهة، والأعراف الزراعية الجزائرية من جهة ثانية.

- ٣- أن الهيئة القائمة على إدارة الأوقاف غير مدرومة هيكل واضح الاختصاص، كما أن تكوين لجنة الأوقاف متزوجة لتقدير الوزير المختص، سواء تعلق الأمر بتشكيلها أو عيامها ومثل هذا الوضع حتى وإن كان ظاهرياً يعبر عن مرونة في التس晁 إلا أنه لا يخلو من مخاطر المراجحة، خاصة في بلد لا ينعم بالاستقرار الحكومي من جهة، ويعاني من ضعف التجربة في إدارة الأوقاف في جهة ثانية.

- ٤- محدودية الصيغ التي يتبعها القانون لاستغلال ممتلكات الأوقاف، ذلك أن القانون لا يسمح إلا بصيغة الإيجار عن طريق المزاد أو التراضي مع التنصيص على أن مدة الإيجار محدودة ومثل هذا التنصيص يفوت على الجزائري فرصة الاستفادة من وضع أكثر مرنة كاللحوءة إلى إصدار وبيع سندات المقايضة ومثل هذه الصفات تسمح باستقطاب تمول الغير للاستثمار وذلك بإصدار سندات بقيمة التكالفة الإجمالية المتوقعة لتغيير الأرض الخاصة للبناء مع اقتسام الأرباح والعوائد من الإيجار بين الوقف وحاملي السندات على أن تخصص جزء من الفوائد الراجعة لإدارة الأوقاف لإطفاء هذه السندات مثلاً.

- ٥- أن ممتلكات الأوقاف الحالية صعبة الاستغلال ذلك أن عدداً كبيراً هو محل نزاع بين إدارة الوقف وجهات أخرى فلقد سجل أكثر من ٦٢١ قضية وقفية أمام المحاكم لغاية ١٩٩٧، منها قضايا الاعتداءات على أموال الوقف.

- ٦- ضعف الادخار المحلي، وغياب الثقافة الاستثمارية لدى المجتمع الجزائري، الأمر الذي يجعل البحث عن التحولات لصالح استغلال ممتلكات الوقف يصطدم بمثل هذه الحقيقة، خاصة في ظل حداة سوق مالية لم تضع في حسابها التعامل بأوراق مالية من

غير ذلك المتعامل بها في الأسواق الجزائرية.

٧- افتقار المنظومة البنكية الجزائرية إلى بنوك إسلامية تجعل مع أولوياتها واهتماماتها استثمار أموالها في مجال الأوقاف، فالجزائر تعرف بنكا إسلاميا واحدا محدود الاستثمار.

وفي ظل هذه المعطيات يجد القائمون على إدارة استثمار الأوقاف مواجهة جملة من التحديات، لإعادة بعث قطاع الأوقاف وتفعيل دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي نظرا لظهور فئة عريضة من الطبقة الفقيرة، إلى جانب ضعف الرعاية الصحية واقتصرها على المؤمنين، وانتشار ظاهرة دور العجزة وكبار السن.

كل هذه العوامل والتحديات قد تشكل عقبة كبيرة أمام الجهد الذي تبذل من أجل إعادة الاعتبار لنظام الوقف والأمل يبقى كبير في تضييق الهوة بين النصوص التشريعية والممارسات الميدانية والذهنيات غير المستوعبة للأهمية البالغة لقطاع الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النتائج والتوصيات

يعتبر الوقف نظاماً نشاً وتطور في ظل الحضارة الإسلامية، وقد عرفت الأوقاف منذ عهد النبوة وغير العصور الإسلامية نمواً وتنوعاً واتساعاً، حيث لم تقتصر على العناية بفئات المجتمع بل تعدت إلى العناية بكل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم، فقد انتشر الوقف ليغطي مختلف جوانب الحياة، وفي ظل ما تعانيه المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع الجزائري من مشاكل الفقر والمرض والجهل والتخلّف في عالم يسيطر عليه منطق القوة، تبدو أهمية تفعيل نظام الوقف والتمويل به ضرورة شرعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية ومحاربة الفقر والأمراض اللذين أصبحا سمة هذه المجتمعات، وعليه فإن القائمين على الدول الإسلامية مدعون إلى إعادة الاعتبار إلى نظام الوقف وتفعيله للمساهمة في القضاء على التخلّف وتحقيق التنمية المنشودة.

من خلال استعراضنا دور الوقف وأهميته في تحقيق التكافل الاجتماعي، توصلنا إلى

النتائج التالية:

- أن الوقف يعد تجارة راجحة مع الله تنفع صاحبها يوم القيمة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له) رواه مسلم في صحيحه.
- أن الوقف وسيلة هامة من وسائل التكافل الاجتماعي بين أبناء الأمة المسلمة، وهو عامل من عوامل تنظيم الحياة. منهجه حميد يرفع من مكانة الفقير ويعمل على تقوية الضعيف.
- أن الوقف يخفف من طغيان المادة وسيطرتها على النفوس، ويبعث من تراكم رؤوس الأموال لدى فئة معينة وهم الأغنياء وحدهم.
- أن الوقف لا يقتصر على مساعدة الفقراء والضعفاء، وبناء المساجد والإنفاق عليها، إنما يمتد نفعه ليشمل مجالات أخرى كبناء المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة خدمة للعلم وطلابه، وتشييد المستشفيات لخدمة المرضى ومداواتهم، وإنشاء دور للرعاية

- الاجتماعية للفالة الأيتام والعجزة والمسنين والمعوقين، فضلاً عن إسهامه في البنية الأساسية والمرافق العامة، كالطرقات، حفر الآبار، السقايات، والجسور وغيرها.
- يواجه الاستثمار الوقف في الجزائر صعوبات عديدة على الرغم من الجهد الذي قامت بها الدولة في مجال تفعيل دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي.
- انطلاقاً من تناولنا لموضوع دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر، يمكن أن نقدم بعض التوصيات للمؤتمر الثالث للأوقاف كما يلي:
- تفعيل نظام الوقف من خلال تدعيم حكومات الدول العربية والإسلامية لإزالة القيود التي تحد منه.
 - تبصير الأمة الإسلامية بمشروعية الوقف وبيان ما فيه من ثواب وما يتضمنه من دور تنموي واجتماعي واقتصادي.
 - وضع تصور مؤسسي لإضفاء الديمومة الاجتماعية على المشروع الوقفي كجزء من المقومات الأساسية للتنمية.
 - تحسين المسلم بأهمية الوقف وثوابه، حتى يبادر بوقف بعض ممتلكاته، والمساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع الإسلامي.
 - العمل على تطوير أهداف الوقف لتواكب التطورات الحالية ولتواجه المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي في الوقت الحاضر مثل مشكلات البطالة والأمية، والتعليم والمشكلات الاجتماعية مثل الإعراض عن الزواج عند الشباب والعنوسة عند البنات وآفة المخدرات وغيرها.
 - التوسيع في الوقف على مختلف أنواع الأموال العقارية والمنقولة بما يتفق مع تزايد أهمية هذه الأموال في الوقت الحاضر.
 - تشجيع رجال الأعمال وأصحاب الشركات لتخصيص بعض من حصيلة أرباحهم لجعلها وقفًا، يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي.
 - إنشاء المصادر الوقفية (مصرف القرآن الكريم، مصرف شؤون المسجد، مصرف الرعاية الصحية، مصرف الأيتام والفقراة...) التي يخصص ريعها لتمويل المشاريع

الخيرية التي تصب في إطار تحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة الوعي والثقافة الدينية والتعرif بمبادئ الإسلام السمححة.

إنشاء السهم الوقفى، والذى بواسطته تستطيع كافة شرائح المجتمع - على تفاوتها من حيث الدخل - المساهمة في العمل الوقفى كل بقدر استطاعته، وكل بحسب رغبته، حيث تتاح لكل واقف فرصة الاختيار بين عدة بدائل تضمها سلة المشاريع الوقفية، بحيث تمكنه من توجيه ريع أسمهه إلى المصادر الوقفية، خاصة بعد التطور والنمو الذي عرفه إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما يرضيه وأن يهدينا إلى سواء السبيل، وهو حسينا ونعم الوكيل وصلى الله وسلم على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.